

معتقلو مؤتة اعترفوا بفتح التعذيب !!



يا رب... لا تجعل دم الشهداء يذهب هباءاً

دراسة فتحاوية نصت برفض خيار غزة أريحا

تتشر «الاهالي» نص وثيقة / دراسة حول مشروع غزة أريحا أعدتها بعض المسؤولين والباحثين في حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» لعرضه على القيادة الفلسطينية التي رفضت كما ثبت لاحقاً الأخذ بأي من النماذج التي أوردتها هذه الدراسة. ورغم اقتصر الدراسة على معالجة الموضوع انطلاقاً من حسابات جغرافية بشرية محدودة وعدم ربطها بالأمر مع سياقه السياسي الشامل والموضوعي فإن ذلك لا يقلل من أهميتها وأهمية المعلومات الواردة فيها والتي ربما تنتشر لاول مرة.

نص الوثيقة ص ٤

الاهالي

الاثنين ١٣ / ٩ / ١٩٩٣ - العدد (١٣٦) - الثمن (١٥٠) فلساً

الفصائل وقادة فتح التاريخيون ضد الاتفاق

من اتخذ قرار غزة - أريحا ؟

في حين اشاعت وسائل الاعلام ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد صادقت على الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني، تؤكد مصادر عديدة ان الاتفاق لم يحظ سوى بتأييد ثمانية من اعضاء اللجنة التنفيذية البالغ عددهم ثمانية عشر عضواً. في حين يحتاج قرار اللجنة التنفيذية الى النصف + واحد عند اتخاذ القرارات العادية اي الى عشرة أصوات. ويؤكد العديد من المسؤولين والقانونيين ان اقرار الاتفاق ليس شأنًا عاديًا اجرائيًا لانه يتجاوز قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الواضحة من مسألة الشروط

الواجب توافرها في اي حل للقضية الفلسطينية. والاعضاء الذين عارضوا القرار هم السادة : فاروق القدومي وعبدالله الحوراني ومحمود اسماعيل وعلي اسحق، وامتنع عن التصويت السيد جمال الصوراني. وقاطع الاجتماع احتجاجاً كل من تيسير خالد وعبدالحليم ملوح بسبب اصرار الاتفاق دون العودة الى اية ميثاق، اضافة الى محمود درويش الذي استقال عند اعلان الاتفاق. وشفيق الحوت الذي جمد عضويته.

تفاصيل ص ٤

خطة اعلامية اردنية لمواجهة مرحلة غزة - أريحا !!

في نفس الاتجاه تلقت وكالة الانباء اردنية بئراء تعليمات تقضي باستمرار بث اخبارها وتغطيتها مدة ٢٤ ساعة متواصلة ومجاناً لكل الصحف الاردنية، بدون استثناء، كما تلقت ادارات الصحف الرسمية مذكرات رسمية تدعوها للتعاون مع الوكالة التي تضاعف من حجم عملها، في اشارة الى ضرورة التركيز والاعتماد على ما تقدمه الوكالة في هذه المرحلة، بعيداً عما يمكن ان تفرزه اجتهادات الادارات الصحفية.

علمت «الاهالي» ان الحكومة الاردنية عبرت عن قلقها وتحفظاتها الشديدة على بعض ما ورد في مشروع غزة - أريحا في وسائل خاصة ارسلتها مؤخراً للادارة الامريكية ورئيس الوزراء البريطاني. واكدت مصادر سياسية رفيعة المستوى ان الطرف الاردني ازعجت للفاجعة بالاتفاق وعبر عن ذلك في رسالته للادارة الامريكية وممثلي اياها المسؤولين ايضا. وقد بدأ واضحا من تصريحات جلالة الملك وشمس الامير الحسن ان التحفظات الاردنية تركزت على تجاهل دور الاردن في هذه المرحلة ومصدر مخشية القدس والوضع الاقتصادي بعد الاتفاق. ولسان حال هذه التصريحات يقول ايضا ان التنازل عن الضفة

مجازر امريكية في الصومال



شاحنة مليحة بجثث القتلى

وقد اسفرت مواجهات يوم الجمعة الماضي عن سقوط قتيل من القوات الباكستانية وجرحين من القوات الامريكية، حسب مصادر الامم المتحدة. وقد اعترفت مصادر البيت الابيض انه من حقها ارتكاب هكذا مجزرة، مقترعة بان جموع للتظاهرين قاموا بهجمة مركبة للقوات الدولية، (هذا اذا كان العنصر حقيقة). هذا ويرى المراقبون ان واقع المعركة ابعد من ذلك بكثير حيث يبدو ان توجهات الادارة الامريكية الجديدة في هذه المرحلة هي مواجهة الشعب الصومالي بشكل مباشر، مما يعني تحول القوات الدولية هناك الى قوات احتلال بكل التفاصيل لهذه العملية. ويعتقد ان الاحتجاج الذي قمنه القيادة الاطالنية الاسبوع الماضي على الدور امريكي هناك كان نتيجة هكذا توجه، ويذكر ان القوات الاطالنية كانت قد اعلنت انها لن تشارك في اية عملية عنف ضد الشعب الصومالي. وقد لحتج عدد من اعضاء الكونغرس امريكي مطالبين الرئيس الرجوع للكونغرس للنظر

في دور القوات الامريكية في الصومال ومناقشة امكانية انسحابها من هناك. ولم يات ارتكاب هذه المجزرة الا في الصومال نتيجة عامل الصيغة، فقد حاولت الادارة الامريكية استغلال انشغال الرأي العام العالمي والعربي باخبار تطورات عملية السلام في الشرق الاوسط، لكي تسرع في تنفيذ مشروعها في الصومال بعيداً عن الاضواء. ويعتقد للمراقبون ان التطورات

بيدات تتكشف في الصومال آخر الاقعة عن اللواجهة بين القوات الامريكية والشعب الصومالي، فيعد ان شرعت تلك القوات والقوات الدولية عامة والتي توجهها الادارة الامريكية بشكل او بآخر، بإعاقر مختلف من اجل فرض سيطرتها على هذا البلد، وبجد فشل كل السياسات الامريكية بفرض ذاتها بالطرق للتوتية وغير المباشرة، بدأت يوم الجمعة الماضي اول مواجهة حقيقية ومباشرة مع الشعب الصومالي وبدون مقدمات، فقد هاجمت الطائرات العمودية الامريكية جموع المتظاهرين من الشعب الصومالي مركبة بذلك مجزرة هي الاولى من نوعها منذ دخول القوات الدولية للصومال، فكان نتيجة ذلك وقوع مايزيد على ١٥٠٠ قتلاً وجواحي ٣٠٠٠ جريح من النساء والاطفال والشيوخ وغيرهم.

تحركات شعبية في مواجهة الاتفاق

تنظم الفعاليات واللجان الشعبية والوطنية في اربد مسيرة احتجاجية عصر اليوم الاثنين ١٣/٩/١٩٩٣ تعبيراً عن رفض جماهير الشعب الفلسطيني والاردني لاتفاق غزة - أريحا. وتكر السيد محمد أبو الرب عضو قيادة التجمع القومي الديمقراطي في اربد ان الاتفاق كان له وقع الصاعقة على جماهير اللاجئين بسبب استنابهم كلياً من البحث عن يد قيادة منظمة التحرير وتجليد موضوعهم الى ما بعد المرحلة الانتقالية دون أية ضمانات بإمكانية معالجة مشكلاتهم على قاعدة قرارات الشرعية الدولية وخاصة قرآن ١٩٤٨.

من جهة اخرى تنظم الهيئة النسائية والاجتماعية والسياسية الاردنية اليوم ايضاً اعتصاماً رمزياً أمام مبنى السفارة الفلسطينية الساعة الثانية عشرة ظهراً.



في هذا العدد

- شبهات حول دور البعثات الأجنبية ص ٢
- قضية الصف العاشر تتفاقم ص ٣
- رئيس الجمعية يطالب بالبقاء ضريفة الدخل!! ص ٣
- الاهالي تحاور وزير الاعلام السوداني ص ٣
- محمود درويش : لماذا تطيل التفاوض يا ملك الاحتضار؟ ص ٤
- راتحة الاقليمية... نهاد ابو غوش ص ٧
- ص ٨



حجز جوازات واعادة سكان غزة وأريحا عن الجسور

بدأت سلطات الامن في مغازة امن الجسور بتطبيق اجراءات جديدة حي - شمس الارمن من الضفة الغربية المحتلة وخصوصاً اولئك القادمين من اريحا وغزة. وتتلخص هذه الاجراءات في التفتيش على جوازات سفر القادمين من الضفة الغربية واعطائهم ايصالات لاستلام جوازات سفرهم عند العودة الى الجسر. تتناحرم سلطات الامن بالحدود كالات على القادمين عبر الجسرين ممن يرغبون السفر الى اسرائيل العربية ضمن سفرهم ومغادرتهم للاردين.

وكانت الانباء قد ذكرت انه خلال الايام الماضية تم اعادة عشرات المواطنين من سكان مغازة غزة وأريحا من نقطة جسر الملك حسين.

رأي الاهالي

الصحف الفلسطينية والمنفصالي المتخرفة في مواجهة طائفة الاتفاق

الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني الذي يوقع اليوم في البيت الابيض وتحت الرعاية الامريكية يتصادم مع امانتي الشعب الفلسطيني واعادته القائمة على حق تقرير المصير. وحق العودة، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة. والاتفاق حول هذه الاهداف الى حكم اداري ذاتي تحت اليمين الاسرائيلية مع بقاء الاستيطان، وبقاء القوات العسكرية الاسرائيلية تحت ما يسمى باعادة انتشار القوات، كما تجاهل هذا الاتفاق المذاق الحق التاريخي في مدينة القدس، واستبدل هذا الحق، بالسلاح بزيارة الاماكن المقدسة واداء الشعائر الدينية. وازاحة الى كل ذلك فان هذا الاتفاق لن يقتصر انارة الضارة على الشعب الفلسطيني وحده بل انه سوف يلحق الاذى ايضا بالصالح الوطني الاردنية خاصة، وبالصالح العربية عموماً.

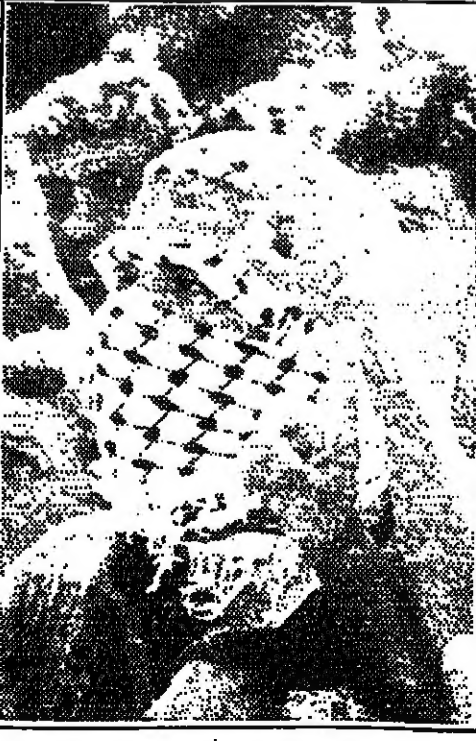
فمن يتعنق بيتود الاتفاق يلاحظ في الملحق الاقتصادي مثلاً ان تحالفا بين الرسائل الصهيوني وبين شرائح من الرأسمالية «الطبقية» الفلسطينية كملق وادارة سوق يتشكل لضرب الاقتصاد العربي والسيطرة عليه، ولا يفيد هذا الحديث عن الرفاه الاقتصادي لعموم الشعب، فالرفاه سوف ينحصر في الرجوازية الاسرائيلية وشرائح من الرجوازية الفلسطينية في الداخل، ولنا في تجربة سرر للتل البارز على هذا وعود.

لقد تخلى المفاوض السري الفلسطيني عن ركن اساسي في قضية الشعب الفلسطيني وهو حق عودة اللاجئين والنازحين، والقي بهذا النكر من الثلاثة ملايين فلسطيني على عاتق الدول العربية المجاورة ومنه، الاردن، ولا يفيد هذا القول بان ذلك سوف يحدث لاحقاً. فالتصور يتحدث عن «تأثيرات دخول لافراء» ولا يتحدث عن عودة النازحين، كما لا تشير الى اللاجئين بكلمة واحدة. علماً بان بحث هذه المسألة قد جرى في المتعددة تحت عنوان «التأهيل وتحسين ظروف المعيشة»، اي التوطن وتقديم المساعدات من الدول العربية والاوربية واليابان.

نحن اذن امام تحالف شريحة قليلة من الفلسطينيين مع الاسرائيليين، وليس اتفاقاً بين الشعب الفلسطيني والاسرائيليين، ومن المهم ان لا نخطئ في تقدير الموقف ونصل الى سياسات تؤثر على وحدتنا الوطنية.

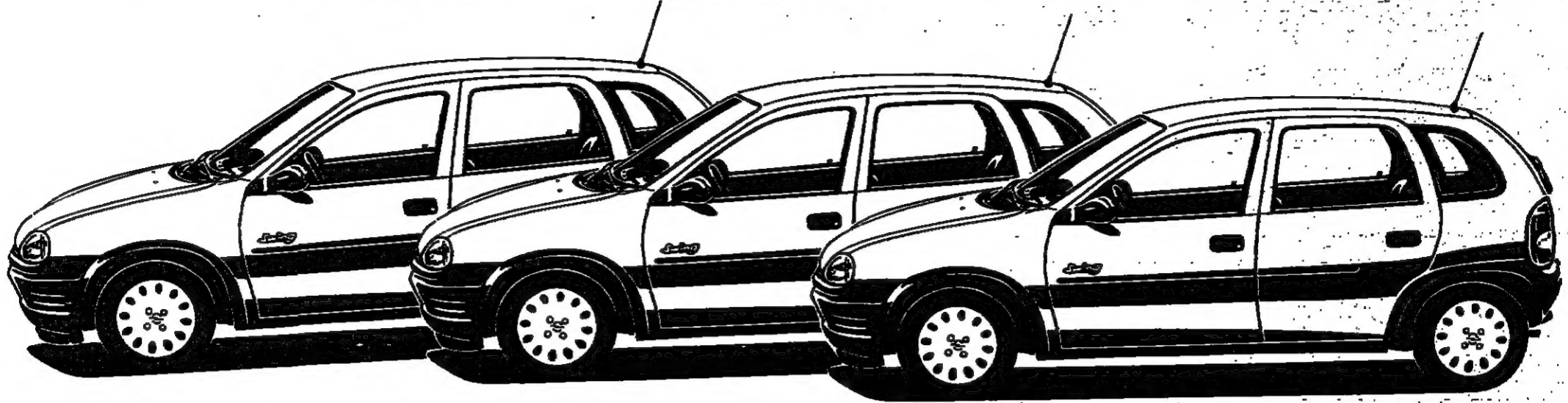
ان انتعاش الليول الاقليمية اثر هذا الاتفاق هو رد خاطيء، ويجب التمسك بالبرنامج الوطني اردنيا وفلسطينيا في مواجهة ما يجري. ان برنامج النضال الوطني الديمقراطي الاردني القائم على عصري السداخل والتمايز في المهمات مع الحركة الوطنية، وتكامل الزوار في النضال الوطني والديمقراطي، ان هذا البرنامج لا زال صالحاً وضرورياً ما دامت التسوية السياسية العادلة لم تتحقق، وما دام النضال من اجل العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة لم يحقق اغراضه بعد.

سوف نجابه هذه الصفقة المذلة بوحدة الوطنية، دفاعاً عن فلسطين والاردن، وعن الحق العربي في الجولان ولبنان، فالمركة واحدة والمصير واحد.

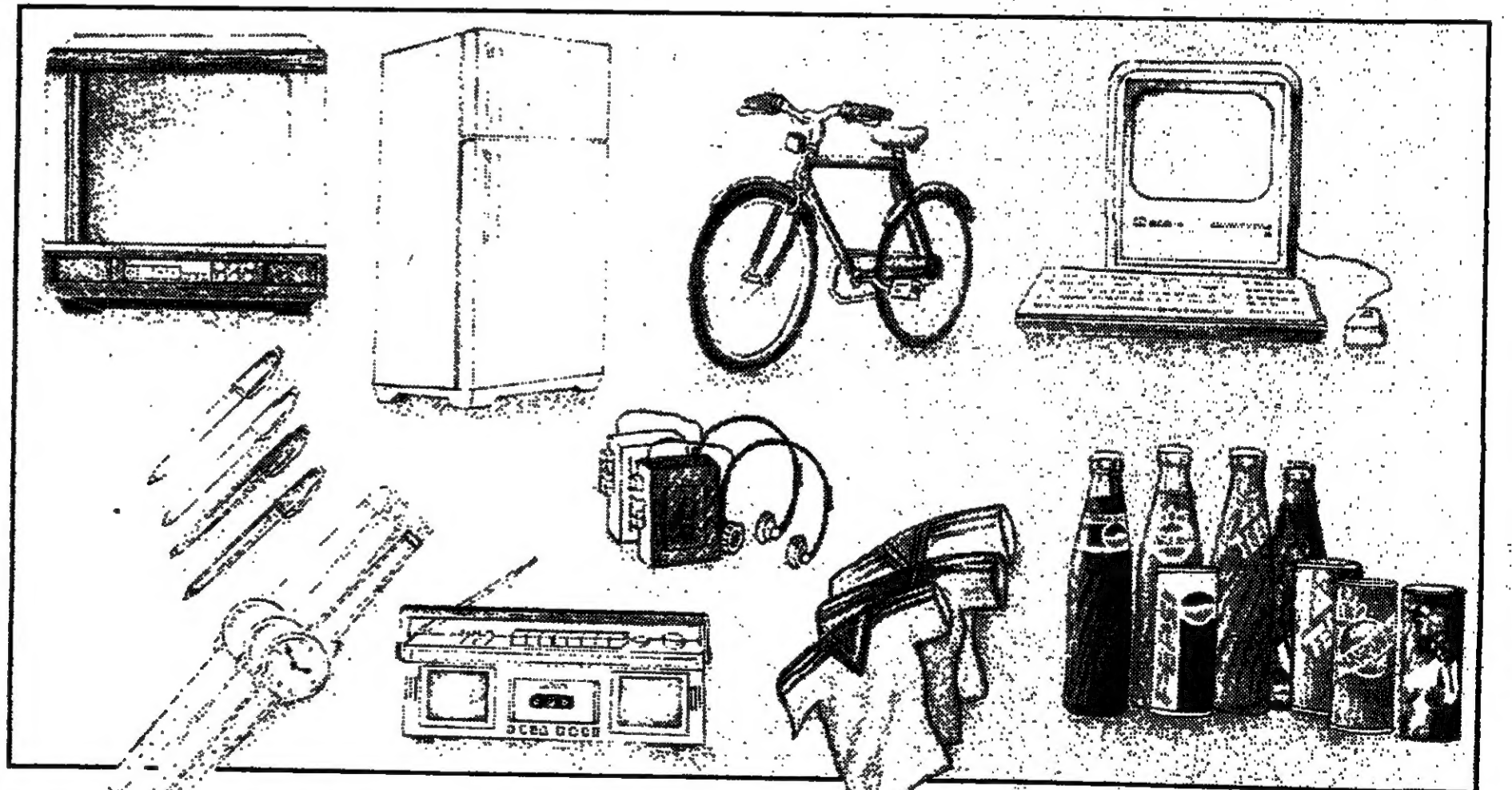
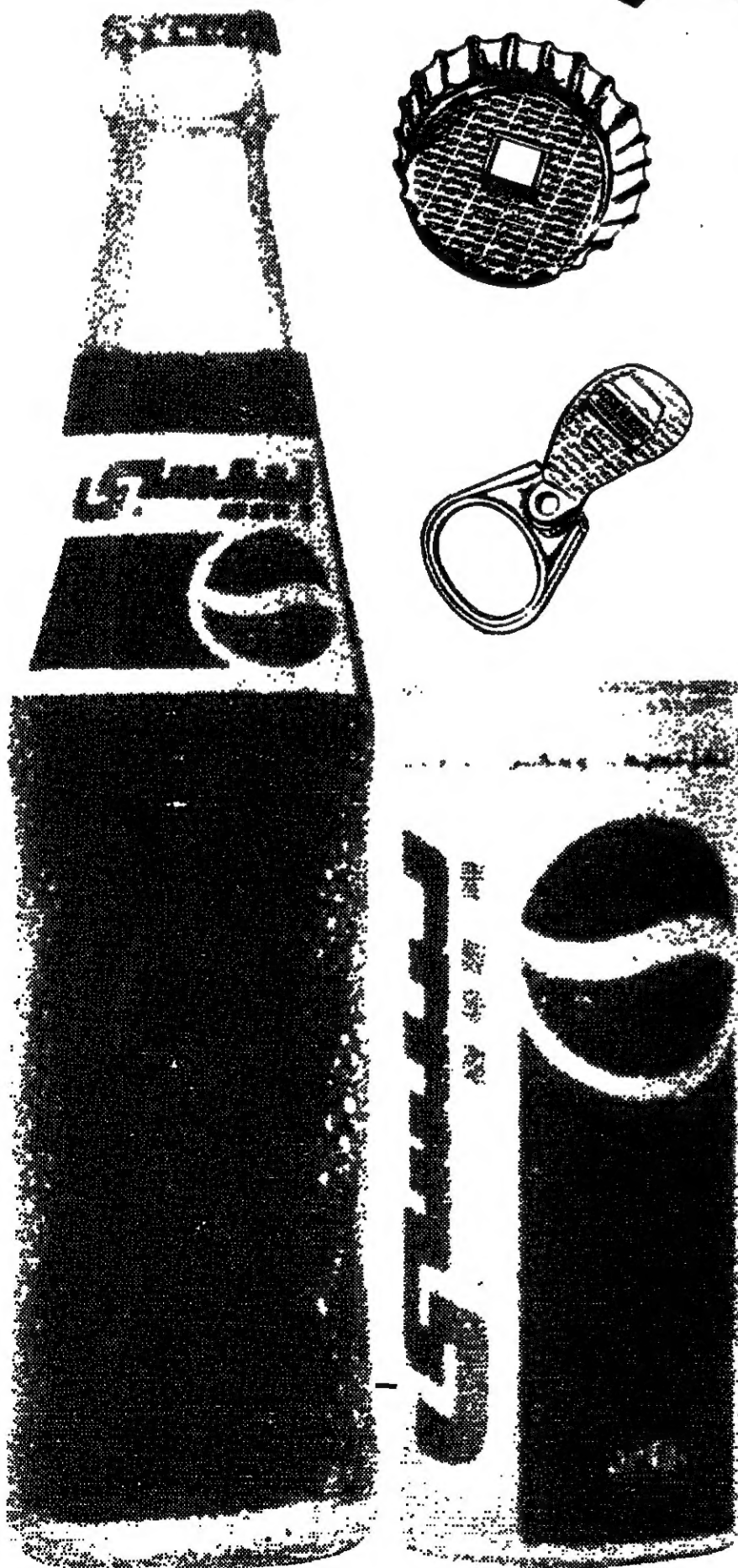


افتح واربيج

مع بيبسي



٣ سيارات أوبل كورسا مجمركة وأكثر من مليون جائزة بانظارك



مراكز تسليم الهدايا:

- ١- مقر شركة الثلج والصودا الأردنية - أوتستراد الزرقاء
 - ٢- مستودعات الشركة - إربيد
 - ٣- مستودعات الشركة - الكرك
 - ٤- مستودعات الشركة - العفر
 - ٥- مستودعات الشركة - العقبة
 - ٦- وكلاء الشركة - جرش
 - ٧- وكلاء الشركة - معان
- أما التزججات والعلب المجانية، فيمكنكم استبدالها في أي
من البقالات في المملكة.

إبحث عن هديتك الفورية تحت غطاء أي من علب
أوزججات بيبسي، ميرندا، تيم، أوسفن أب فقط سعة ٢٥ مل.
فقد تربح بعض جوائز بيبسي التي تبلغ أكثر من
مليون جائزة من بينها ثلاث سيارات أوبل
كورسا ٩٣ مجمركة.

- يرى هذا العرض متى نفذت الكمية.
- يرى هذا العرض على لمبات لمبة فقط من قبل شركة إنتاج والصودا والغاز الأردنية.

شركة الثلج والصودا والكازوا الأردنية ذ.م.م

كل
ماتمناه

7UP

TEEM

MIRINDA

PEPSI

شركة من الامم



البنك الإسلامي الأردني

للتحويل والاستثمار



شركة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار المساهمة العامة المحدودة

إعلان طرح أسهم للإكتتاب العام

يسر البنك الإسلامي الأردني (شركة مساهمة عامة محدودة) أن تعلن عن طرح (٧٨٠.٠٠٠ سهم) سبعة ملايين وثمانمائة ألف سهم لتغطية زيادة رأسمال الشركة ليصبح (١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ر.د.) خمسة عشر مليون دينار وذلك بناء على موافقة معالي وزير الصناعة والتجارة بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣ بكتابته رقم م ش/١٣٤/١/٩٦٦٠ تاريخ ١٩٩٣/٨/٨ على طرح هذه الأسهم وفقاً للشروط التالية:

أولاً: غايات الشركة: الغايات والاختصاصات التي تأسست الشركة من أجلها هي:

١- غايات البنك:

يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير أساس الربا، وتشمل تلك الغايات على وجه الخصوص ما يلي:

أ- توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية غير الربوية مع الاحتكام بأحكام الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس الثقة المتبادلة.

ب- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية بالأسلوب المصرفي غير الربوي.

ج- توفير التمويل اللازم لبدء احتياجات القطاعات المختلفة، ولا سيما تلك القطاعات البعيدة عن إمكان الاستفادة من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة.

٢- اختصاصات البنك:

يقوم البنك في سبيل تحقيق غاياته بالأعمال التي تكتنفه من تحقيق تلك الغايات وذلك عن طريق العمل في المجالات التالية:

أ- الأعمال المصرفية غير الربوية:

يأمر البنك سراً، لحسابه أو لحساب غيره في داخل المملكة وخارجها جميع أوجه النشاط المصرفي المعروفة أو المستحدثة مما يمكن للبنك أن يقوم به في نطاق التزامه المقرر ويدخل في نطاق هذا النشاط ما يلي:

١- قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وحسابات الادخار المختلفة وتداولية قيمة الشيكات المسحوبة وتداولها، وتحويل الأموال في الداخل والخارج، وفتح الاعتمادات المستندية وتحويلها، وإصدار الكفالات المصرفية وضمانات الضمان وكتب الاعتماد الشخصي وطاقات الائتمان وغير ذلك من الخدمات المصرفية.

٢- التعامل بالعملة الأجنبية في البيع والشراء على أساس السعر المحاضر دون السعر الأجل ويدخل في نطاق التعامل المسوح له به حالات الإقراض المتبادل بدون فائدة - للتمويل المختلفة الجنس حسب الحاجة.

٣- تقديم التمويل الممنوع الأجل، باعتباره خدمة مستمرة عن الفائدة إما بطريق خصم الكسبيات التجارية قصيرة الأجل أو بطريق الإقراض المقسط ويمنع على البنك - في جميع الأحوال - أن يقدم هذه الخدمة بطريق التمويل على أساس الحساب الجاري مدين.

٤- إدارة المحتلطات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بالأجر.

٥- القيام بدور الوصي المختار لإدارة الشركات وتنفيذ الرصايا وفقاً للأحكام الشرعية والقوانين المرعية وبالتعاون مع الجهات المختصة ذات الاختصاص.

٦- القيام بالدراسات الخاصة بحساب المتعاملين مع البنك وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة.

ب- الخدمات الاجتماعية:

يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة إلى توثيق أواصر الترابط والتراحم بين مختلف الجماعات والأفراد وذلك عن طريق الاهتمام بالبنواحي التالية:

١- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف

المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض لبدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله ومعيشته.

٢- إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتمدة.

٣- أية أعمال أخرى مما يدخل في عزم الغايات المستهدفة.

ج- أعمال التمويل والاستثمار:

يقوم البنك بجميع أعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا وذلك من خلال الوسائل التالية:

١- تقديم التمويل اللازم - كلياً أو جزئياً - في مختلف الأحوال والعمليات القابلة للتصفية الذاتية ويشمل ذلك أشكال التمويل بالمضاربة والمشاركة المتناقصة وبيع المراكبة للأمر بالشراء وغير ذلك من صور مماثلة.

٢- توفير الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة ويجوز للبنك في حالات معينة أن يقوم بالتوظيف المحدد حسب الاتفاق الخاص بذلك.

٣- استثمار الأموال في مختلف المشاريع

ب- يشترط أن لا يتعدى مجموع استثمارات البنك الناجمة من أمواله الخاصة نسبة (خمس) وسبعين بالمائة من مجموع رأس المال المدفوع واحتياطيه.

٣- يكون للبنك - في مجال ممارسته لأعماله - أن يقوم بكل ما يلزم من الصفقات لتحقيق غاياته، ويشمل ذلك بوجه خاص ما يلي:

أ- إبرام العقود والاتفاقيات مع الأفراد والشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية.

ب- تأسيس الشركات في مختلف المجالات ولا سيما المجالات المكملة لأوجه نشاط البنك.

ج- تلك الأموال المتوفرة وغير المتوفرة وبيعها واستثمارها وتاجيرها واستثمارها بما في ذلك أعمال استصلاح الأراضي المملوكة أو المستأجرة وتنظيمها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان.

د- إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين المتبادلي لصالح البنك أو المتعاملين معه في مختلف المجالات.

هـ- قبول الهبات والتبرعات والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها وحبس الغايات المعتمدة.

و- الدخول في الاتحادات المهنية المحلية والإقليمية والدولية وبخاصة الاتحادات الرامية لتوطيد العلاقات مع البنوك الإسلامية.

ثانياً: شروط الإكتتاب العام:

١- يتم طرح الأسهم للإكتتاب العام عن طريق نشر إعلان دعوة إلى طرح الأسهم وأن عناصر هذا الطرح تكتفل بنشرة الإصدار التي يتوجب على كل مستثمر مطالعتها وتفهمها بعين وعلو شرطها يتم تقديم طلب الإكتتاب وفق عقد التأسيس والنظام الأساسي وقانون البنك الإسلامي الأردني والنماذج المعدة لذلك.

٢- يعياً قودج طلب الإكتتاب ويسلم مع كامل قيمة الأسهم المكتتب بها مع كتابة اسم المكتتب رباعياً ويسلم إلى الجهة التي تم الإكتتاب بواسطتها.

٣- يحتفظ المساهم بإيصال البنك بعد ختمه من البنك الذي تم بواسطته الإكتتاب وذلك حين استكمال إجراءات تسجيل إكتتابه في أسهم الشركة.

٤- إن الإكتتاب باسم الشركة يعني إقرار المكتتب بنظام الشركة وعقد تأسيسها وقانون البنك الإسلامي الأردني.

٥- عدد الأسهم المطروحة للإكتتاب العام:

عدد الأسهم المطروحة للإكتتاب العام (٧٨٠.٠٠٠ سهم) سبعة ملايين وثمانمائة ألف سهم قيمتها الاسمية (٧٨٠.٠٠٠ دينار) سبعة ملايين وثمانمائة ألف دينار يتم طرحها ومن ثم الإكتتاب بها على النحو التالي:

أ- تخصيص (٣٩٠.٠٠٠) ثلاثة ملايين وتسعمائة ألف سهم للإكتتاب المساهمين القدامى المسجلة أسامهم بسجلات الشركة بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣ وهو تاريخ موافقة معالي وزير الصناعة والتجارة على زيادة رأسمال الشركة.

ب- طرح (٣٩٠.٠٠٠) ثلاثة ملايين وتسعمائة ألف سهم مع ما يتبقى من أسهم لم يكتسبها من قبل المساهمين القدامى المذكورين في الفقرة (أ) أعلاه خلال مدة من الأولوية المحددة لهم للإكتتاب العام من قبل الجمهور من غير مساهمي الشركة.

٦- قيمة السهم المطروح للإكتتاب العام:

تبلغ قيمة السهم المطروح للإكتتاب العام ثلاثة دنانير تتمثل في دينار واحد القيمة الاسمية للسهم ودينارين عبارة إصدار قيد لحساب احتياطي عبارة إصدار.

٧- تسديد قيمة الإكتتاب:

تدفع قيمة الأسهم المكتتب بها دفعة واحدة عند تقديم طلب الإكتتاب وينطبق هذا على المساهمين القدامى والجديد.

٨- تاريخ الإكتتاب العام:

يبدأ الإكتتاب العام اعتباراً من صباح يوم السبت الموافق ١٩٩٣/٨/٢ وينتهي مساءً يوم الأحد الموافق ١٩٩٣/٨/٣ حسب الترتيب التالي:

أ- المساهمين القدامى:

يبدأ المساهمون القدامى المسجلة أسامهم بسجلات الشركة بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣ وهو تاريخ موافقة معالي وزير الصناعة والتجارة بممارسة حقهم بأولوية الإكتتاب بالأسهم المخصصة لهم وبالسابقة (٣٩٠.٠٠٠) ثلاثة ملايين وتسعمائة ألف سهم بما لا يزيد عن (٥٠٪) من الأسهم الجديدة المطروحة للإكتتاب العام وتوزع بينهم بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم الشركة التي يملكها ذلك المساهم بالتاريخ المذكور، وذلك ابتداءً من صباح يوم عمل (١٩٩٣/٨/٢) وحتى مساء يوم عمل (١٩٩٣/٨/٣).

ب- المساهمين الجدد:

يبدأ إكتتاب الجمهور من غير المساهمين القدامى المذكورين في الفقرة (أ) أعلاه اعتباراً من صباح يوم عمل (١٩٩٣/٨/٣) وينتهي مساءً يوم عمل (١٩٩٣/٨/٣).

ج- إذا لم يتم تغطية كامل عدد الأسهم الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه فقد فجرة الإكتتاب لمدة يعلن عنها في حينه بالصحف المحلية وبهذه الحالة يتم الإكتتاب من جميع المواطنين بين فيهم المساهمين القدامى والجديد.

٩- إكتتاب الأجانب:

يخضع إكتتاب الأجانب غير الأردنيين لنصوص قانون تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية والأنظمة الصادرة بمقتضاها.

١٠- البنك المعتمد لقبول الإكتتاب العام:

حسب أحكام المادة (١٠٧) الفقرة (١) والفقرة (ب) من قانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩ التي تنص على أنه يحتفظ على أي بنك أو شركة مالية قبول الإكتتاب في الأوراق المالية التي يصدرها أي منها زيادة رأسماله أو للتقاضي وفي ضوء ذلك يتم الإكتتاب بواسطة البنوك والمؤسسات المالية المرخصة التالية: وكالة فنونها في المملكة الأردنية الهاشمية وفق النماذج المعدة لذلك وبعد الحصول على تغطية الإصدار وحصول التاميم والنظام الأساسي للشركة:

١- البنك الأهلي الأردني

٢- بنك القاهرة عمان

٣- البنك الأردني الكويتي

٤- بنك الاستثمار العربي الأردني

٥- البنك الأردني للاستثمار والتمويل

٦- بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)

١١- زيادة قيمة الأسهم المكتتب بها عن الأسهم المطروحة:

في حالة زيادة قيمة الأسهم المكتتب بها عن قيمة الأسهم المطروحة للإكتتاب العام تتم عملية التخصيص وفقاً أحكام قانون الشركات وينتظم الشركة بإعادة المبالغ الفائضة عن الإكتتاب لأسماهم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إغلاق الإكتتاب.

١٢- لا يجوز لأكثر من شخص واحد الاشتراك في الطلب الواحد للإكتتاب في تلك الأسهم إلا إذا كان شخصاً اعتبارياً ويحظر الإكتتاب الفردي أو بأسماء، وحسب ذلك تحت طائلة بطلان الإكتتاب في أي من الحالات المنصوص عليها في هذه الفقرة.

١٣- التوقيع على طلب الإكتتاب:

يقوم طلب الإكتتاب بالتوقيع على طلب الإكتتاب الذي يحتوي على إقراره باستلام نشرة الإصدار وقانون البنك وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة المعنية وفق القانون والأصول وإطلاعها على كافة محتوياتها ودراساتها بعناية وفهم تام.

١٤- إعداد كشوف بأسماء المكتتبين:

يقوم الشركة بإعداد كشوف بأسماء المكتتبين بالأسهم وقيمة إكتتابهم والتخصيص وكذلك عدد الأسهم التي يملكها كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة ويتم تزويد شواقي الشركات وسبق حضان المالي بهذه الكشوف مع الإيضاحات عن عملية التخصيص وفق الأصول.

١٥- للمشاركة بالبريد:

تشارك الأسهم المطروحة للإكتتاب العام في الأرباح اعتباراً من ١٩٩٤/٨/١ الأول من كانون الثاني عام ألف وتسعمائة وأربعين وتسعين ميلادي.

ثالثاً: الغاية من الإصدار وكيفية استغلالها:

١- تعزيز رأسمال البنك ودعم مركزه المالي واستثمار نشاط البنك الاستثماري.

٢- تعزيز النسب المصرفية المختلفة ولا سيما نسبة رأسمال البنك إلى الاستثمارات - خصوصاً وأن ودائع البنك واستثماراته هي في ازدياد مستمر.

٣- تحقيق التوازن بين كل من حقوق المساهمين وحقوق المودعين في البنك.

يعتبر هذا الاعلان دعوة الى طرح أسهم للاكتتاب العام وان عناصر هذا الطرح تكتفل بنشرة الإصدار التي يتوجب على كل مستثمر مطالعتها وتفهمها بعين وفي ضوء هذه النشرة يتم تقديم المستثمر لطلب الإكتتاب وفقاً للنماذج المعدة لهذه الغاية والموضوعة تحت تصرف الجمهور لدى البنوك المبيئة سابقاً. هذا وقد أعدت نشرة الإصدار وفقاً للمتطلبات القانونية لنسوق عمان المالي وتمت الموافقة عليها من قبل لجنة الإصدارات بموجب قرارها رقم (٢٤) و (٢٥) بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٥.

